

Distr.: General
30 May 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٦٨٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، في ما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في بوروندي“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتطورات السياسية التي طرأت مؤخرا في بوروندي، والتي اتخذت بموجبها الحكومة عددا من الخطوات التصحيحية الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية والتناغم الاجتماعي. ويحيط المجلس علما مع التقدير أيضا بالتدابير التي اتخذت لتحسين الإدارة الاقتصادية وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة. وهو يشجع السلطات على مواصلة التزامها بمتابعة هذه التدابير وإتمام الإصلاحات المتفق عليها في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أروشا عام ٢٠٠٠، وبريتوريا عام ٢٠٠٣، ودار السلام عام ٢٠٠٦، ويناشد جميع الأطراف السياسية البوروندية أن تتحلى بروح الحوار وبناء التوافق في الآراء والشمول، بما في ذلك في معالجة مسألة تقاسم السلطة بإنصاف، وهي الروح التي مكّنتها من تحقيق العملية الانتقالية في بلدها بنجاح.

”ويرحب مجلس الأمن بتأسيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبالدعم الذي يقدمه المكتب لعملية توطيد السلام.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي وعملية التيسير التي تضطلع بها جنوب أفريقيا، بغية دعم تنفيذ اتفاق دار السلام الشامل لوقف إطلاق النار المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويناشد مجلس الأمن الطرفين إلى مواصلة جهودهما من أجل حل القضايا المعلقة بروح من التعاون. ويرحب باستئناف عمل الآلية المشتركة للتحقق والرصد في ٢٨ أيار/مايو

٢٠٠٧ لمعالجة وتذليل العقبات التي تعيق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ويشجع على وجه الخصوص حكومة بوروندي على أن تظل ملتزمة بإيجاد حل سياسي للمأزق الحالي، ويحث قوات التحرير الوطنية (حركة حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية) على الإسراع بتنفيذ التزاماها في إطار الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. ويدعو أيضا مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والاتحاد الأفريقي إلى مواصلة تقديم الدعم لهذه الجهود.

''ويحث مجلس الأمن الحكومة على تكثيف جهودها فيما يتعلق بجميع جوانب إصلاح قطاع الأمن وعلى معالجة مسألة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الأجهزة الأمنية، بما في ذلك عن طريق تقديم الجناة إلى العدالة، ويشجع الشركاء الدوليين، ويشمل ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفقا لولايته، على زيادة دعمهم لهذا الجهد.

''ويحث مجلس الأمن الحكومة على تكثيف جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص في هذا السياق لتخفيض المستوى المرتفع للعنف المرتكب على أساس نوع الجنس والعنف ضد الأطفال. ويشجع المجلس الأمين العام والسلطات البوروندية على مواصلة حوارهم بهدف الاتفاق على إنشاء آلية عدالة انتقالية استنادا إلى أعلى معايير العدالة وحقوق الإنسان الدولية.

''ويشير مجلس الأمن إلى استنتاجات فريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة فيما يتصل بالأطراف في حالة الصراع المسلح في بوروندي (S/2007/92)، ويدعو حكومة بوروندي وجميع الأطراف، علاوة على وكالات الأمم المتحدة والحكومات المانحة، إلى التعاون مع الفريق العامل بهدف متابعة تلك الاستنتاجات.

''ويرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام بشأن أنشطة اللجنة المتصلة ببوروندي، ويشجع حكومة بوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، في هذا السياق، على العمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف ذات المصلحة، بغية إيجاد إطار استراتيجي سليم لتعزيز التزام حكومة بوروندي وجميع شركائها بأولويات توطيد السلام في بوروندي. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة كفالة السيطرة الوطنية الواسعة النطاق على زمام الإطار الاستراتيجي ويتطلع إلى الحصول على مزيد من المشورة من لجنة بناء السلام بشأن

بوروندي، ولا سيما بشأن المسائل المشمولة بالإطار الاستراتيجي. ويرحب المجلس بنتائج اجتماع المائدة المستديرة الذي عقدته الحكومة بدعم الأمم المتحدة يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو في بوجومبورا ويحث الجهات المانحة على تسديد الأموال التي تعهدت بها في هذه المناسبة.

”ويرحب مجلس الأمن بإعادة إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وبعملية مؤتمر البحيرات الكبرى، وانضمام بوروندي الرسمي المرتقب إلى جماعة شرق أفريقيا. ويرحب أيضا بالتزام الحكومة بالتصديق على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى خلال الدورة البرلمانية المقبلة. ويشجع المجلس بوروندي وجميع البلدان في المنطقة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار والتنمية التي تعود بالنفع على كل الأطراف.